التعريف	رأس المال الثابت	رأس المال المتداول
	يستخدم عدة مرات فى الإنتاج دون أن يفقد خصائصه الأساسية	يستخدم مره واحده فقط وبعدها يفقد شكله الأول ويختفى فى السلعة المنتجة
يسمى	الأصول الإنتاجية	رأس المال الجارى
أمثلة	الآلات – المنشآت الفنية	المواد الخام – الوقود

أنواع رأس المال

لاحظ: يتعرض رأس المال الثابت لنوعين من الإستهلاك

الإستهلاك المادى	الإستهلاك الإقتصادى
* إصابة الآلات بالتلف والتآكل بمرور الزمن لكثرة الإستخدام * لذلك يجب تعويض التآكل لحماية حجم وقيمة رأس المال	احتفاظ الآلات بقدرتها المادية على الإنتاج , ولكنها مستهلكة إقتصادياً لـ ظهور آلات جديدة – التقدم الفنى وتغير الأذواق

لاحظ : يعتبر تخصيص مقابل للإستهلاك من أهم مشاكل الإقتصاديات الصناعية : لأنه يثير مشاكل محاسبية كثيرة .

الفصل الثالث

الدخل القومى

تمهيد: لفهم عمل الإقتصاد القومى يجب الإحاطة بعدة مفاهيم .

أولاً: الإنتاج القومى: هو مجموع ما أنتج من سلع وخدمات فى الإقتصاد القومى خلال سنة .

أنواع الإنتاج القومى

	إنتاج مادى	إنتاج غير مادى
مثل	السلع المادية	خدمات التعليم والصحة
قياسه	بأسعار السوق السائده لإختلاف وحدات القياس (كالمتر والطن وغيرها) فلا يمكن جمع كذا متر قماش + كذا طن أسمنت مثلا لذلك فالنقود مقياس عام لجميع السلع والخدمات	بتقدير التكلفة التى تحملتها الحكومة فى سبيل تقديمها للشعب فى شكل أجور ومرتبات للعاملين فى هذه الخدمات .

ثانياً: الناتج القومى: هو مجموع الإسهام الإنتاجى للمشروعات فى الإقتصاد القومى خلال سنة .

*** أسباب ظهوره : تقدير إسهام المشروعات بدقة (تجنب خطر الأزدواج المحاسبى)**

*** الإزدواج المحاسبى: حساب الإسهام الإنتاجى للمشروعات أكثر من مرة فى الإنتاج .**

لاحظ :لا يعبر مجموع إنتاج المشروعات عن مقدار إسهامها : لوجود أزدواج محاسبى

تقدير الإسهام الإنتاجى للمشروعات: بالإقتصار على القيمة المضافة (الناتج القومى – الإنتاج الإجمالى – الاستهلاك الوسيط) * القيمة المضافة: هى قيمة ما يضيفه المشروع للسلع التى ينتجها .

الإستهلاك الوسيط : قيمة الخدمات والسلع التى يستهلكها مشروع من مشروعات أخرى ويسمى استهلاك إنتاجى لأنه يتم من خلال العملية الإنتاجية

يظهر الإنتاج القومى بقيمة أكبر من الناتج القومى لأن الناتج القومى يقتصر فقط على القيمة المضافة

ثالثاً: الدخل القومى:هو مجموع الدخول التى يحصل عليها الأفرادفى الإقتصاد القومى لإسهامهم فى العملية الإنتاجية خلال سنة

الدخل المتوسط:هو متوسط ما يحصل عليه الفرد من دخل الدولة خلال سنة (الدخل المتوسط على عدد السكان)

الدخل النقدى : هو كمية النقود التى يمكن الحصول عليها مقابل الإسهام فى العملية الإنتاجية خلال سنة .

الدخل الحقيقى : هو مقدار السلع والخدمات التى يمكن الحصول عليها فى السوق بالدخل النقدى .

العلاقة بين الأسعار والدخل الحقيقى : تعتبر الأسعار همزة الوصل بين الدخل النقدى والدخل الحقيقى – فإذا ثبت الدخل النقدى وتغيرت الأسعار – يحدث الآتى :- ارتفاع الأسعار – انخفاض الدخل الحقيقى ومستوى المعيشة , انخفاض الأسعار – ارتفاع الدخل الحقيقى ومستوى المعيش

أنواع الدخل

الدخل القومى (دخول مكتسبة)		الدخل غير القومى (دخول غير مكتسبه)	
جاءت بالمشاركة فى العملية الإنتاجية		**لا ترتبط بالإسهام فى العملية الإنتاجية**	
دخول العمل	دخول الملكية	مدفوعات التحويلات	الخسارة أو المكسب
بالجهد العضلى أو الذهنى كالأجور – المرتبات – المكافآت	**بالأرض أو رأس المال كالأرباح – الفوائد – الريع**	**كالدعم – إعانات البطالة – الهبات – التبرعات**	**بيع منزل بسعر أعلى من سعره الأصلى مجرد تبادل للأصول القائمة فى الإقتصاد القومى**

لاحظ : الدخول المكتسبة فقط هى التى تعتبر دخل قومى

***الدخل القومى هو الوجه الآخر للناتج القومى: الإنتاج القومى يؤدى لظهور الناتج القومى فيوزع على الأفراد فى صورة دخل قومى .**

*** يقاس مستوى تقدم الدول أحياناً بالدخل المتوسط :لأن ارتفاع الدخل المتوسط يدل ارتفاع الدخل القومى .**

*** الدخل الحقيقى أهم بكثير من الدخل النقدى : لأنه لا نتيجة لدخل نقدى مرتفع فى ظل ارتفاع الأسعار , لأن هذا معناه انخفاض الدخل الحقيقى وبالتالى انخفاض مستوى المعيشة .**

رابعاً : الإنفاق القومى هو مجموع ما ينفق على الإستهلاك والإستثمار فى الإقتصاد القومى خلال سنة

***الإنفاق القومى والدخل القومى وجهان لعملة واحدة : لأن الدخل القومى ينفق على الإستهلاك والإستثمار (الإنفاق القومى)**

*** يقدر استهلاك السلع بمجرد شراؤها: لصعوبة قياس منفعة بعض السلع المعمرة (السيارة مثلا) تمتد منفعتها لفترة زمنية طويلة – والعملية الوحيدة التى يمكن قياسها هى الشراء .**

الإستثمار	الإستهلاك
الإنفاق من أجل الإضافة لثروة البلد الإنتاجية لـ (1- رأس المال الثابت (الآلات والمنشآت والأدوات) 2- رأس المال المتداول:مخزون المواد الخام والسلع نصف المصنعة)	**الإنفاق على السلع والخدمات بطريقة مباشرة – وهو نوعين 1- استهلاك خاص : إشباع الحاجات الفردية كالمأكل 2- استهلاك عام : لإشباع الحاجات الجماعية كالتعليم .**

الإدخار : هو عملية سلبية تمثل الجزء الباقى من الدخل والذى لم يتفق على السلع الإستهلاكي

الفصل الرابع

المالية العامة ودور الدولة

المالية العامة:هى فرع من فروع علم الإقتصاد يدرس دور الدولة فى تقديم الخدمات العامة والإجتماعية وتمويلها عن طريق الضرائب

أنواع الحاجات والخدمات

	الخاصة	العامة	الإجتماعية
أمثلة	**المأكل – الملبس – المأوى**	**الأمن – العدالة- رصف الطرق – مقاومة الأوبئة**	**التعليم – الصحة**
التعريف	**حاجات يستفيد من وجودها فرد واحد لأن مد نفعها**	**حاجات يستفيد من وجودها أكثر من فرد ولا يحرم منها الآخرين**	**هى حاجات فى ظاهرها فردية ولكن يمتد أثرها**

	يتطلب أعباء إضافية أو التضحية بقدر من السلع	الإستحالة منعها عن الآخرين – لا يترتب عليها أعباء إضافية	للمجتمع كله ولا يمكن إهمالها رغم تطلبها أعباء إضافية
الصفات	فردية – بيولوجية (يولد الإنسان بها) أولية (لازمة لإستمرار وجود الإنسان)	عامة – مكتسبة (يفرضها التطور الإجتماعى) ثانوية (ليست بأهمية الحاجات الأولية)	تتسع تختلف من مكان لآخر حسب تطور المجتمع وتغير القيم (محاربة الأمراض الإجتماعية كالفقر والبطالة يعتبر خدمه إجتماعية)
مبدأ القصر	تخضع	لا تخضع	تخضع

رغم أن التعليم والصحة خدمات تعود على المستفيد منها مباشرة بالمنفعة إلا أن المجتمع ينتفع من ارتفاع نسبة المتعلمين والأصحاء

* مبدأ القصر أو الإستئثارة : المنفعة التى يحققها الفرد بحصوله على سلعة لإشباع حاجته يقتصر نفعها عليه فقط .

* المالية العامة والأنظمة الإقتصادية

تظهر أهمية دراسة المالية العامة فى الدول التى تأخذ بنظام السوق (لأن نظام السوق : يعجز عن إشباع الحاجات العامة والإجتماعية . أما نظام التخطيط المركزى : يختفى دور السوق , فتظهر المالية العامة مختلطة بالتخطيط المركزى .

* نظام السوق وإشباع الخدمات العامة والإجتماعية

يعجز نظام السوق عن توفير الخدمات العامة والإجتماعية لـ

(أ- أسباب تتعلق بنظام السوق: لإعتماده على حافز المصلحة الذاتية, ب- أسباب تتعلق بالفرد: يعتمد كل فرد على غيره فى طلب الخدمة ويرفض تحمل تكاليفها.

* دور الدولة فى النشاط الإقتصادي

أولا: إشباع الحاجات العامة والإجتماعية: تقديم الخدمات الصحية والتعليمية,بناء المدارس والمستشفيات والتأمين الصحى – إعانة الفقراء .

ثانيا: تحقيق الإستقرار والنمو الإقتصادى: تحقيق نمو اقتصادى – توفير فرص العمل والقضاء على البطالة – تحقيق استقرار الأسعار .

ثالثا:تحقيق عدالة توزيع الدخل القومى : لـ تقريب الفوارق بين الطبقات – إزالة الإحساس بالظلم دون تمييز بسبب اللون أو الدين.

الخصخصة: هى إعادة توزيع الأدوار بين الدولة والقطاع الخاص فى ملكية وإدارة وسائل الإنتاج فى المجتمع

صور الخصخصة:

أولا:خصخصة الملكية: تحويل الملكية من الدولة للقطاع الخاص.

ثانيا:خصخصة الإدراة:احتفاظ الدولة بالملكية مع التعاقد ع القطاع الخاص للقيام بالإدراة – تأجير الوحدات للقطاع الخاص – اتباع أسلوب الإدارة فى القطاع الخاص مثل : أساليب التعيين وإنهاء الخدمة .

ثالثا :خصخصة بعض المشروعات: مثل (مشروعات إنشاء الطرق – محطات توليد الكهرباء ومياه الشرب – الصرف الصحى)

لاحظ: الخصخصة لا تعنى تراجع دور الدولة فى إدراة شئون المجتمع ولكن تعنى إعادة هيكلة هذا الدور ⇦

* دعائم الإقتصاد الرأسمالى

1- الملكية الخاصة:القطاع الخاص أكثر كفاءة فى إدارة الموارد .

2- تعظيم العائد الشخصى:الحافز الفردى هو المحرك الأساسى .

3- اتخاذ القرارات:على الأثمان السائدة أو المتوقعة فى السوق .

* دور الدولة والديمقراطية السياسية

لكى ينجح دور الدولة فى النشاط الإقتصادى وتقديم الخدمات العامة والإجتماعية لابد أن نتذكر أمرين هما :-
أولا : إشباع الحاجات العامة والإجتماعية يتم بإستخدام سلطة القهر القانونى
(تطبيق القانون فى جميع الضرائب إجباريا)
ثانيا : الدولة عبارة عن مجموعة مؤسسات تضم أفرادا عاديين يمكن أن يستخدموا هذه السلطة لتحقيق مصالح شخصية .
لذلك يجب مراعاه : عدم استخدام هذه السلطة إلا لتحقيق النفع العام – توفير الديمقراطية للشعب وتعبيره عن رأيه فى حدود القانون – مشاركتة الشعب فى فرض وإنفاق الضرائب (مجلس الشعب)
*** الديمقراطية السياسية والضرائب**
قديما:إصرار الشعب على عدم فرض ضرائب إلا بموافقتهم
حديثا:قررت معظم دساتير العالم عدم فرض أو تعديل أو إنفاق الضرائب إلا بموافقة ممثلى الشعب
*** نتائج غياب الديمقراطية السياسية : تصبح المالية العامة غطاء لتحقيق مصالح شخصية على حساب الشعوب بأسم المصلحة العامة**
***عناصر المالية العامة: النفقات العامة - الإيرادات العامة – الموازنه العامة**

هى المبالغ التى تنفقها الدولة بهيئاتها لإشباع الحاجات العامة والإجتماعية تحقيقا لدورها فى المجتمع
*** هدف النفقات العامة: تحقيق النفع العام .**
*** أنواع النفقات العامة:**
1- النفقات الحكومية: تقوم بها الحكومة المركزيه
2- النفقات المحلية : تقوم بها الهيئات المحلية مثل مجلس المحافظة
*** أبواب النفقات العامة:**
الباب الأول : الأجور , الباب الثانى : الدعم , الباب الثالث : الإستثمارات , الباب الرابع : الديون

*** مبادىء النفقات العامة**

1- مبدأ تزايد النفقات العامة	2- مبدأ أولوية النفقات العامة
نتيجة الإتساع المستمر فى النشاطات المختلفة لذلك بدأت الدعوة لتقليل النفقات العامة : لتخفيف حدة البيروقراطية (الروتين) – زيادة كفاءة الأجهزة الحكومية	**تحدد الدولة حجم الإنفاق ثم تحدد حجم الإيرادات فى المالية الخاصة: يحدد الفرد إيراداته ثم يحدد نفقاته فى المالية العامة: تحدد الدولة النفقات ثم الإيرادات**

هى المبالغ والايرادات التى تحصل عليها الدولة من مصادر متعددة لتغطية نفقاتها .
*** مصادر ايرادات الدولة :**
1- الضرائب: (إيرادات سيادية – تجمعها الدولة إجبارياً) .
2- الرسوم: تفرضها الدولة مقابل خدمات (استخراج رخصة قيادة) – أحيانا تدعمها الدولة وتقدمها بأجر رمزى لأهميتها للمجتمع . 3- ايرادات الدولة من ممتلكاتها .
4- الإفتراض العام (ضرائب مؤجلة – يسدد من ضرائب فى المستقبل) .

الضرائب	الرسوم
تفرض دون الارتباط بخدمة – تدفع حسب القدرة	**تفرض مقابل الحصول على خدمة عليها الأفراد –**

على الدفع	أحيانا لا تتناسب مع حجم تكلفها الحقيقية

الضرائب هى: اقتطاع مالى من الدخول والثروات الإقتصادية للأشخاص تحصل عليها الدولة إجباريا بسيادة القانون دون مقابل لدافعها لتتمكن من تحقيق أغراض السياسة المالية .

*** أهمية الضرائب:**

1- أهم صور الإيرادات العامة السيادية للدولة . **2- تمويل الجانب الأكبر من النفقات .**

*** أهم المبادىء القانونية للضرائب:**

1- لا تفرض إلا بقانون ولا يعفى أحد منها إلا بقانون **2- المساواة بين الممولين أمام الضرائب**

3- الضريبة إسهام من الأفراد فى تحمل النفقات العامة وليست عقوبة كمصادرة الأموال

الضرائب	مصادرة الأموال
* إسهام من الأفراد فى تحمل النفقات العامة للدولة تتم فى أوقات محددة * تؤخذ بنسب معينة من الأموال	* عقوبة على الأفراد * تتم فى أى وقت * تؤخذ الأموال كلها

*** أهم مبادىء كفاءة السياسة الضريبية:**

1- العدالة والمساواة: توزيع الضرائب حسب القدرة على الدفع

2- الكفاية: توفير حصيلة كافية لتغطية النفقات العامة

3- الملاءمة: تحصل بالأسلوب والمواعيد المناسبة للممولين

4- اليقين: تحديد الضرائب وتحصيلها بشكل واضح وسهل ودقيق

لاحظ: تخلصت الضريبة من فكرة المنفعة: لأن العدالة فى توزيع الضرائب ترتبط بالقدرة على الدفع وليس بالمنفعة .

*** تقاس القدرة على الدفع بالدخل السنوى الممول**

*** أنواع الضرائب**

حسب الوعاء الضريبى	حسب أسعارها	حسب شكلها
1- ضرائب على الأشخاص : ضريبة الرؤوس – انتهت 2- ضرائب على الأموال سواء أكانت (دخلا – مالا منقولا – عقارا) سائدة حديثا	1- ضرائب نسبية : تحدد بنسبة معينة لا تتغير 2- ضرائب تصاعدية : تفرض بنسب متصاعدة	1- ضرائب مباشرة : تفرض على الدخل للحصول عليه مثل ضريبة الدخل 2- ضرائب غير مباشرة : تفرض على الدخل عند إنفاقه مثل : ضريبة المبيعات – الجمارك

لاحظ: بدأت الضريبة الجمركية تتناقص : تنفيذاً لالتزام مصر اتفاقيات منظمة التجارة العالمية

هى وثيقة قانونية ومحاسبية تبين النفقات العامة التى ستقوم بها الدولة والموارد المنتظر تحقيقها لمدة سنة مالية قادمة .

*** أهم مواصفات الموازنه العامة**

1- لابد أن تعرض على ممثلى الشعب وتصدر بقانون من السلطة التشريعية .

2- تصدر لفترة مستقبلية محددة (سنة مالية) .

3- السنة المالية فى مصر تبدأ من أول يوليو من كل عام .

4- تعتبر الخطة الخمسية نوع من البرامج المالية طويلة الأجل .

* أقسام الموازنة العامة

1- النفقات العامة : تتضمن تصريح للدولة للقيام بهذه النفقات

2- الإيرادات العامة : توقعات الدولة للإيرادات التى يمكن تحصيلها

3- الحساب الختامى : يمثل الإنفاق الفعلى والإيرادات التى حصلت عليها فى سنة مالية سابقة

لاحظ: يقوم بإعداد الحساب الختامى الجهاز المركزى للمحاسبات , ثم تقوم الحكومة بعرضه على مجلس الشعب

* تتحقق رقابة السلطة التشريعية للنشاط المالى بدرجة أكبر برقابة الحساب الختامى ومدى اتفاقه أو انحرافه عن الموازنة العامة .

* مبادىء الموازنة العامة:

1- سنوية الموازنة: توضع لمدة سنة مالية قادمة وذلك لـ :

أ- سهولة التنبؤ بالإيرادات والنفقات العامة خلال هذه السنة ب- توفير الرقابة المستمرة للمجالس الشعبية

2- وحدة الموازنة : إدراج جميع النفقات والإيرادات العامة فى وثيقة واحدة (الموازنة العامة) لتعطى صورة متكاملة عن نشاط الدولة وإمكانية الحكم عليه

3- عمومية الموازنة : تخصص جميع الإيرادات لجميع النفقات دون تخصيص

4- توازن الموازنة : أن تكفى الإيرادات العامة تغطية النفقات العامة فيحدث توازن بينهما (لذلك سميت بالموازنة)

لاحظ: منذ نهاية الحرب العالمية الثانية أسرفت الدول فى النفقات العامة مما أدى إلى زيادة عجز الموازنات العامة – التوسع فى إصدار النقود الورقية – ارتفاع معدلات التضخم – اختلال العلاقات الإقتصادية الخارجية للدول – عدم استقرار مستوى المعيشة – لذلك تمت المطالبة بالعودة لإحترام مبدأ توازن الموازنة

الفصل الخامس

المقايضة: هى مبادلة شىء فى مقابل شىء آخر .

المقايضة نافعة فى المجتمعات البدائية : لأن السلع محدودة – الحاجات بسيطة (الإقتصاد المعيشى) (مبدأ من اليد إلى الفم) .

* عيوب (مثالب) المقايضة: صعوبة توافق رغبات المتعاملين بها التوافق المتوازن بها التوافق المتوازن (المزدوج) غير صالحة لتقييم السلع – غير صالحة لإختزان القيم .

* عجز المقايضة عن تقييم السلع: لتعدد السلع – بعض السلع غير قابلة للتجزئة أو التقسيم كالحيوانات .

* عجز المقايضة عن اختزان القيم : لصعوبة تخزين الأفراد ثرواتهم على شكل سلع قد تكون من النوع سريع التلف – فيستهلكها الفرد دون حاجة أو يتنازل عنها بمقابل غير مناسب .

هى كل شىء يتمتع بالقبول العام من أفراد المجتمع , وتقوم بوظائف الوسيط فى التبادل ومقياس للقيم ومخزن للقيم

* أهمية ظهورها: ساعدت على تطور الحضارة الإنسانية – ترشيد السلوك الإقتصادى – التقدم الإقتصادى

* أسباب ظهورها:عيوب المقايضة – انقسام المقايضة إلى عمليتى (البيع : التنازل عن السلع مقابل النقود , الشراء : استخدام النقود للحصول على السلع)

*القوة الشرائية للنقود: من يمتلك النقود يحصل على السلع التى يريدها وبالمثل من يعرض السلع يتخلى عنها مقابل النقود .

* وظائف النقود:

وسيط فى التبادل مقياس للقيمة مخزن للقيمة

1- وسيط فى التبادل: فى عمليتى البيع والشراء – وظيفتها الأساسية
وقد أدت إلى إتساع حجم المبادلات – تطور أشكال النقود – انتشار مبدئى التخصص وتقسيم العمل

2- مقياس للقيمة: تستخدم فى المقارنة بين قيم السلع المختلفة أثناء التبادل لذلك يجب أن تتمتعها بالإستقرار النسبى فى قيمتها وإلا يلجأ المتعاملون بها فى البحث عن بديل آخر

3- مخزن للقيمة (رابطة بين الحاضر والمستقبل): يستطيع حائزها الحصول على أى سلعة فى الحاضر أو المستقبل , بشرط احتفاظها بالإستقرار النسبى وإلا يتعرض الإقتصاد القومى للإهتزاز والتدهور .

لاحظ: وظيفة النقود كوسيط للتبادل تتطلب دخولها فى عملية المبادنة أما وظيفتها كمقياس للقيمة لا تتطلب ذلك .

*** يلجأ الأفراد فى فترات تدهور النقود (التضخم): لإختزان قيم أخرى للثروة كالأراضى – المجوهرات – المعادن النفسية – التحف**

*** تستند وظائف النقود للقبول العام : فكل فرد يقبل التعامل بها لإعتقاده أن غيره سوف يقبلها وبالتالى يقبلها المجتمع .**

* تطور النقود وأنواعها

أولا:النقود السلعية

بداية ظهور النقود .

1- كمقياس للقيمة (نقود المحاسبة): بإستخدام سلعة معينة (ذات أهمية خاصة للجماعة) كمقياس للقيمة فى عملية المقايضة

2- كوسيط فى التبادل : لإنقسام المقايضة لعمليتى البيع والشراء

3- كمخزن للقيم : لأنها تتميز بالقبول العام – وبذلك اكتملت وظائف النقود .

*** عيوبها: قابلة للسرقة والتلف والموت (كالحيوانات) غير قابلة للتخزين مدة طويلة .**

ثانياً : النقود المعدنية

ظهرت لتلا فى العيوب السابقة وأصبح الذهب والفضة من أهم النقود المعدنية المعروفة لخصائصها (إحتفاظها بالقيمة – عدم تعرضها للتلف – قابلة للتجزئة)

ثالثاً : النقود الورقية (البنكنوت)

ظهرت لإيداع التجار الذهب والفضة لدى الصياغ ثم البنوك مقابل إيصالات مدون فيها قيمة الذهب والفضة تتم تسوية معاملاتهم بها . وأصبح حامل هذه الأوراق أيا كان مالكا لما هو مدون فيها تلتزم البنوك بردها له .

رابعاً : النقود الإئتمانية (الودائع)

آخر مراحل النقود – تمثل حسابات البنوك المسجلة فى دفاترها , وظهرت لتوسع البنوك فى نشاطها , فقام المتعاملون بإيداع نقودهم بالبنوك على أن يتم التعامل عن طريق الشيكات أو المدفوعات الإلكترونية

*** أسباب ظهورها : تطور أساليب الإئتمان والمعاملات الإقتصادية – تعدد الحاجات – الثورة الإلكترونية .**

أ- الوسائل الإلكترونية للمدفوعات:تستخدم لتسوية المدفوعات , وأشهرها (البطاقات البلاستيكية)مثل :-

بطاقات إئتمان	بطاقات حسم فورى	بطاقات صرف آلى	بطاقات مدفوعة القيمة مقدما
مثل الفيزا الماستر كارد * تمنح ائتمانا لمدة معينة – تشترى فى الداخل والخارج – تعفى من الفوائد لمدة لشهرين –	لا تمنح ائتمانا – تخصم قيمة الصفقة من حساب العميل فى البنك .	تصرف النقود من شبابيك إلكترونية فى أى وقت قريبة من الأسواق المركزية فتسهل المعاملات التجارية –	تدفع قيمتها مقدما عند شرائها – مثل بطاقات التليفونات ووسائل النقل – تنتشر بالدولة المتقدمة والتنمية فظهرت

تسدد (5% أو 10%) من قيمة الإئتمان * تسدد بالعملة الوطنية – تصدرها جهات مصرفية أو غير مصرفية		تصرف من شبابيك خارج الدولة (دول الإتحاد الأوروبى).	المجتمعات غير النقدية . * أنواعها : مغلقة (لنوع واحد كالتليفونات – ملتوحة متعددة الأغراض) * ليست نقود ولكن وسائل إلكترونية للتعامل فى النقود ليست نهائية إلزامية

بد النقود الالكترونيه: البطاقات الذكيه – النقود الرقميه

1- البطاقه الذكيه : بطاقات يثبت عليها شريط ممغنط وشريحه إلكترونيه تمثل حاسباً صغيراً مزوداً بذاكره لتخزين البيانات .

استخدامها:- تحميل بـ (قيمه من حساب العميل – بياناته الشخصيه – تمرر على آلة تخصم قيمه التعاملات دون توقيع)- تسمى المحفظه الرقميه لأنها تحمل فيما رمزيه تعبر عنها أرقام معينه .

مميزاتها:- لا تستعمل النقديه – توفر الجهد – تسهل التعاملات .

2- النقود الرقميه (النقود القيميه) :- نقود تأخذ صورة نبضات كهرومغناطيسيه يحملها كارت ذكى أوعلى هارد الكمبيوتر .

إستخدامها:- بالضغط على أرقام معينه الاضافه للحساب أو النقل منه .

متطلباتها:- بنوك ومحلات متطورة – شبكات إلكترونيه – القبول العام .

لاحظ : طورت البنوك من أساليبها لتستطيع استخدام الوسائل الالكترونيه لتسويه المدفوعات كما ظهرت أيضاً البنوك الالكترونيه والبنوك الافتراضيه لتسوية المدفوعات كما ظهرت أيضاً البنوك الالكترونيه والبنوك الافتراضيه .

ثانياً : البنوك (المصارف)

هى مؤسسات ماليه وسيطه تجمع المدخرات الفائضه ويستخدمها فى أقراض الافراد والمشروعات .

هى مؤسسات (ماليه) تتعامل فى الاقتراض والاقراض – وسيطه:تقوم بالوساطه بين المدخرين والمستثمرين

* أهمية البنوك : الاتصال بين المدخر والمستثمر – تحقيق منفعه مباشره لهما – تقليل مخاطر الاقتراض بالمجتمع – زياده حجم الاستثمارات والقدره على الانتاج – تحقق فائده كبيره للاقتصاد القومى

أنواع البنوك

1- البنوك التجاريه:- بنوك عامه النشاط وغير متخصصه – تتلقى الايداعات وتمنح القروض لكافه العملاء (مثل البنك الاهلى) – التمويل : قصيره الأجل .

وظيفتها:- القيام بأنشطه عديده ولا الاقتصار على الوظائف التمويليه التقليديه .

2- البنوك المتخصصه: بنوك متخصصه فى منح القروض لنوع محدود من النشاط مثل :- البنوك الصناعيه والزراعيه والعقاريه .

وظيفتها : تقرض فئات أو قطاعات معينه وشهدت توسعاً فأصبحت تشبه البنوك التجاريه

3- البنك المركزى : يأتى على رأس الجهاز الصرفي .

وظيفته:- إصدار النقود – بنك الحكومه – بنك البنوك – وضع وإداره السياسه النقديه – لديه الغطاء النقدى – الرقابه الكميه والنوعيه .

الغطاء النقدى :- هو كمية الذهب والسندات الماليه الموجوده لدى البنك المركزى والتى يصدر على أساسها العملات الورقيه

4- البنوك الاستثماريه :- تجمع الاموال من المساهمين أو من السندات المطروحه فى السوق الماليه وتضعها تحت صرف المستثمرين – التمويل :- طويل الأجل .

أماكنها:- فى الدول المتقدمه (الولايات المتحده – إنجلترا) ، وتشبه : بنوك الأعمال فى فرنسا ولكن يختلفان فى أن بنوك الأعمال تشارك مباشره فى بعض المشروعات .

5- بنوك التجار:- تقدم خدمات عديده ، مثل : قبول الكمبيالات – إصدار الاوراق المالية – إداره محافظ الأوراق الماليه – تقديم الاستثمارات للمشروعات والمصارف المختلفه فى المجال النقدى والاقتصادى والاندماج

أدى التطور الاقتصادى لظهور البنوك الشامله والبنوك الالكترونيه

أولاً: البنوك الشامله: لا تتقيد بالتعامل فى نشاط معين أو إقليم معين

وظيفتها:- تجميع الاموال من مصادر متعدده وتوجهها لمختلف الانشطه لتحقيق التنميه الاقتصاديه والاجتماعيه .

مميزاتها :- الشمول – التنوع – الديناميميه – الابتكار – التكامل – التواصل

ثانياً: البنوك الالكترونيه (البنوك الافتراضيه): تعمل بالكامل من خلال الانترنت من خلال الوسائل الالكترونيه وليس اللقاء المباشر .

*** دور البنوك فى إصدار النقود: اتضحت وظيفه النقود كدين على الاقتصاد القومى فى مرحلتى النقود الورقيه والائتمانيه**

المؤسسات الماليه الوسيطه (غير المصرفيه)

مثل:- شركات التأمين – صناديق الادخار والمعاشات – صناديق الاستثمار شركات توظيف الاموال

وظيفتها :- نفس وظيفه البنوك

يجب تنظيمها وتطويرها : لزياده الادخار والاستثمار فى المجتمع

البورصه : هى سوق تداول الاوراق الماليه من أسهم وسندات .

أنواع سوق الاوراق الماليه

سوق الاصدار (الأوليه)	سوق التداون (البورصه)
يتم فيها إصدار الاوراق الماليه لأول مره من خلال عمليه الاكتتاب	**يتجمع فيها العارضون والطالبون للاوراق الماليه**

*** الاكتتاب: طرح الاوراق الماليه للبيع وفقاً للقانون**

السوق الغير نظاميه : توجد خارج البورصه ويتداول فيها الاوراق الماليه غير المستوفيه لشروط البورصه حتى إتمام إجراءات قيدها .

العلاقه بين سوق الاصدار والبورصه : نشاط البورصه يشجع المستثمرين على إنشاء شركات جديده أو التوسع فى شركاتهم وبالتالى طرح أسهم جديده للاكتتاب – نشاط سوق الاصدار يضخ مزيد من الاوراق الماليه فى البورصه .

الاسهم والسندات

	الاسهم	السندات
التعريف	**هو صك أورقه ماليه تمثل حصه الشريك فى رأس مال الشركه المساهمه .**	**هو صك أو ورقه ماليع تمثل ديناً لصاحبها تجاه الشركه المصدره لها .**
اوجه الاختلاف بين حامل السهم وحامل السند		
الاداره	**له حق الاشتراك فى إدراه الشركه**	**لا يحق**
الارباح والفوائد	**يحصل على أرباح إذا حققت الشركه ربحاً ولا يحصل إذا لم تحقق**	**يحصل على فائده ثابته سنوياً دون النظر لارباح الشركه**
استرداد القيمه	**لا يسترد قيمه أسهمه ويظل شريكا فى الشركه**	**يحصل على قيمة سنده فى الميعاد المحدد وبعدها تتقطع صلته بالشركه**

التصفيه	لا يحق لع استرداد قيمتها إلا بعد حصول حامل السند على قيمه سنده والفوائد	يحق له

أهميه البورصه: تعبئه المدخرات واستثمارها – خدمه الاقتصاد الوطنى – توفير سوق دائمه ومستقره – توفير السئوله لمن يريد بيع الاوراق الماليه – توفير الضمانات اللازمه للصفقات – تعطى مؤشرات حقيقيه عن حجم النشاط الاقتصادى .

الفصل السادس

العلاقات الإقتصادية الدولية

التجاره الدوليه **انتقال رؤوس الاموال** **انتقالات العمل**

أولاً: التجاره الدوليه: تتناول 1- أسس التبادل التجارى: (التخصص فى سلع واستيراد سلع أخرى)
2 - كيفيه تسويه المبادلات ونظم المدفوعات الدوليه

الحدود السياسيه	لا توجد : وتتم فى نظم قانونيه وسياسيه واقتصاديه واحده	توجد : وتختلف قوانين العمل والضرائب والجمارك والانتاج
العمله	موحده : مما يؤدى لسهولة التعامل بين البائع والمشترى داخل الدوله	مختلفه : تفرض صعوبات على المتعاملين وتسبب لهم مشقه عن العمله المطلوبه
اللغه والعادات	واحده : تؤدى لسهولة انتقال عنصر العمل	مختلفه : مما يصعب التعامل وانتقال عنصر العمل
تكاليف الشحن	قليله : مهما اتسعت مساحه الدوله كالولايات المتحده الامريكيه	كثيره : لأنها تتم عبر مسافات طويله

ميزان المدفوعات: هو سجل محاسبي منتظم لكافه العمليات الاقتصاديه التى تتم بين المقيمين خارجها خلال سنه

أهميته: تسجيل العمليات الاقتصاديه التى تتم بين الدوله والعالم الخارجى توضيح إيرادات الدوله ومدفوعاتها

أقسام ميزان المدفوعات

ميزان العمليات الجاريه	ميزان العمليات الرأسماليه
يتضمن العلاقه بين الدول فى التجاره الخارجيه للسلع والخدمات	**يتضمن العمليات المتعلقه بحركة رؤوس الاموال بين الدول وبعضها**
يفرق بين : **أ- ميزان التجاره المتطوره : الواردات والصادرات من السلع الماديه (القطن-البترول)** **ب- ميزان التجاره غير المنظوره : الواردات والصادرات من الخدمات غير الماديه (السياحه- مصاريف التأمين - النقل- قناة السويس)**	**يفرق بين :** **أ- رؤوس الاموال طويله الاجل: تزيد مدتها عن عام** **ب- رؤوس الاموال قصيره الاجل:تقل مدتها عن عام**
أسلوب القيد	أسلوب القيد

الدائن	المدين	الدائن	المدين
المتحصلات إيرادات – صادرات	المدفوعات – الواردات	أى دخول لرؤوس الاموال (قروض تقترضها الدوله)	أى خروج لرؤوس الاموال (قروض تمنحها الدوله)

* يكون الميزان فى حاله فائض إذا زادت الصادرات عن الواردات والعكس صحيح .

* يعتبر ميزان العمليات الجاريه أهم قسمى ميزان المدفوعات : لأنه يتعلق بالصادرات والواردات التى تؤثر تأثيراً كبيراً على النشاط الاقتصادى للدوله .

* يقيد القرض فى جانب الدائن (فى ميزان المدفوعات) : لأن العبره فى قيد العمليات الرأسماليه يكون بإتجاه المدفوعات وليس بمركزها القانونى ، فعندما تقترض الدوله فإنها تحصل على إيرادات نقديه تدخل فى دائره الاقتصاد القومى .

ثانياً: انتقالات رؤوس الاموال

* أسباب انتقالات رؤوس الأموال : لتحقيق الدول فائضاً أو عجزاً فى ميزانها التجارى

* نتائج انتقالات رؤوس الاموال بين الدول : القروض قصيره الاجل (تسويه العجز أو الفائض) وتشجيع الصادرات – وزيادة حجم التبادل التجارى – القروض متوسطه وطويله الاجل لزياده المشروعات الاستثماريه – تقديم المساعدات كالمنح والمعونات للدول الناميه .

*صورانتقالات رؤوس الاموال :

القروض (قصيره أو المتوسطه أو الطويله) – الاستثمارات المباشره – المساعدات الاقتصاديه (المنح – الهبات – المعونات)

* تغيير الاستثماريه المباشره أهم صور الانتقالات رؤوس الاموال: لانها تمثل حقوق ملكيه وتتضمن مشاركه فى الاداره ةالارباح والفائض .

*ترتبط القروض متوسطه وطويله الاجل بالمشروعات الاستثماريه لأنها تحتاج فتره زمنيه قبل أن تبدأ فى الانتاج وبالتالى توفير القدره على السداد .

القروض	المنح
تقوم الدوله بالاقراض (حاله الفائض) والاقتراض (حاله العجز)	عرف النظام الدولى نظام المساعدات الاقتصاديه بعد الحرب العالميه الثانيه
أنواعها :- 1- قصيره الاجل: تقل عن 5سنوات 2- قروض متوسطه الاجل تزيد عن 5 سنوات	إعانات تقدمها الدول الغنيه للدول الفقيره لمساعدتها فى التنمية أو مواجهه الكوارث الطبيعيه كالزلازل مثلا
تـــرد	لا تـــرد

العولمه

* التطورات التى شهدها العالم أخيراً : إزاله الحدود غير الجغرافيه تدريجياً – توحيد قوانين الانشطه الاقتصاديه – نشر الديمقراطيه واحترام حقوق الانسان – تقدم وسائل الاتصال- سيطره الشركات متعدده الجنسيات على الاقتصاد .

* العولمه الاقتصاديه: تكامل كل كيان اقتصادى مع غيره من الكيانات لتكون مجموع إقتصادى عالمى يخضع لقوانين واحده .

* متى شاع استخدام مصطلح العولمه : بعد مفاوضات جوله أورجواى (1986-1993) والتوقيع على اتفاقيات النظام العالمى الجديد للتجاره العالميه عام 1994 – إنشاء منظمه تجاره عالميه 1995

* تحتل العولمه الاقتصاديه مكانه بارزه : بسبب التطورات العلميه والتكنولوجيه (ثورة المواصلات والاتصالات – ظهور الاطباق الهوائيه والانترنت – التجاره والنقود الالكترونيه)

*** نتائج ظهور العولمه الاقتصاديه :**

1 **1- تغير هيكل الانتاج العالمى ليستخدم مواد أوليه جديده (لدائن البلاستيك بدلا من الصلب فى صناعه السيارات)**

2 **2- التطور العالمى فى الزراعه : الهندسه الوراثيه – ظهور سلالات جديده من النباتات والحيوانات**

3 **3- زياده حركه رؤوس الاموال : فتقدم وسائل الاتصالات – الرغبة فى - تحرر الاقتصادات الوطنيه من القيود والعقبات التى تواجهها .**

*** التحديات التى فرضتها العولمه : (تطوير الجهاز الانتاجى – تحسين نوعية الانتاج – خفض تكلفه الانتاج – المنافسه غير المتكافئه مع الدول الأكثر تقدماً)**

التربس: اتفاقيه دوليه تحمى الملكيه الفكريه ووسائل الانتاج وتفرض عقوبات اقتصاديه على من يخالف أحكامها

***إجراءات يجب اتباعها : تنمية الموارد البشريه (تعليم العلوم والرياضيات واللغات وعلوم الحاسب تكوين شخصيه الطالب) – الاهتمام بالبحث العلمى – الاهتمام بتطوير الانتاج (كماً ونوعاً) – خلق تكامل قطاعى (بين القطاعين العام والخاص) – خلق تكامل إقتصادى بين الدول الناميه كالسوق العربيه المشتركه – منطقه التجاره الحره العربيه الكبرى.**

أ/ أنس أحمد